No. 4134 | الجمعة | 21 ربيع الآخر 1443 هـ | 26 نوفمبر 2021 م | السنة الرابعة عشرة | Alsabah Media | www.alsabahpress.com

لتعكس مستويات الثروة العالية بشكل استثنائي

«موديز» ترفع تقييمها لقوة الكويت الاقتصادية من «baa3» إلى الدرجة النهائية «a2»

التقرير يشيد بحصافة السياسة النقدية للبنك المركزي ومتانة أوضاع القطاع المصرفي في البلاد

أصدرت وكالة موديز لخدمات المستثمرين تقريرًا أمس بعنوان التحليل الائتماني السنوي لدولة الكويت. وفي هذا الصدد، وهذا التقرير لا يتضمن قرارًا جديدًا للتصنيف الائتماني، حيث تناول التحليل التفصيلي لقرار التصنيف الائتماني السابق (A1، مع نظرة مستقبلية مستقرة) الصادر في 22 سبتمبر 2020 في ضوء مستجدات السياسات الاقتصادية والمالية والبيانات الاقتصادية المسجلة خلال العام الحالي. وفيما يلي عرض موجز لمحاور التقرير:

أولا– نقاط قوة التصنيف الائتماني

- امتلاك الدولة لثروات نفطية ضخمة واستثنائية.
- انخفاض إجمالي الدين الحكومي.
- ضخامة حجم أصول صناديق الثروة السيادية.
- المستوى المرتفع جدًا لنصيب الفرد من الدخل.

ثانيًا– تحديات التصنيف الائتماني

- الاعتماد الكبير على القطاع النفطي، وما ينتج عنه من تقلّبات اقتصادية ومالية.
- العلاقة المتوترة بين الحكومة ومجلس الأمة، مما يُضعف تشكيل السياسات ويقوّض قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات.
- التوترات الجيوسياسية الإقليمية.
- المقاومة المستمرة من مجلس الأمة لخطة الحكومة في تنفيذ الإصلاحات المالية وذلك بتنويع الإيرادات غير النفطية وخفض الإنفاق العام، في حين امتد الجمود التشريعي إلى قضايا التمويل في السنوات الأخيرة، سيزيد من مخاطر السيولة الحكومية.

ثالثًا– عوامل التصنيف الائتماني

عوامل رفع التصنيف الائتماني

- وجود أدلة على التحسّن المستدام في القوة المؤسساتية ومعايير الحوكمة في دولة الكويت وذلك من خلال العلاقة البناءة بين الحكومة ومجلس الأمة، مما يؤدي إلى تشكيل سياسة أكثر سلاسة ويمكن التنبؤ بها.
- التحسّن في فعالية السياسة المالية من خلال زيادة قدرة الحكومة على الاستجابة للصدمات.
- تنفيذ الإصلاحات المالية التي تقلل بشكل جوهري من متطلبات التموّيل للموازنة العامة.

ضرورة التحسن في فعالية السياسة المالية من خلال زيادة قدرة الحكومة على الاستجابة للصدمات

عوامل تهدد بخفض التصنيف الائتماني

- زيادة مخاطر السيولة الحكومية، لا سيما مع اقتراب استحقاق الشريحة الأولى من السندات الدولية.
- في حال استمرار القوة المالية للحكومة في التراجع على المدى المتوسط بسبب زيادة الدين الحكومي في ظل سيناريو تمرير قانون الدين العام الجديد، وتحقيق الموازنة العامة لعجز كبير، وعدم قدرة الحكومة على تنفيذ الإصلاحات المالية.

رابعًا– تحليل الملف الائتماني والمؤشرات الرئيسية للتصنيف

تصنيف القوة الاقتصادية

رفعت الوكالة تقييمها للقوة الاقتصادية لدولة الكويت من الدرجة الأولية "baa3" إلى الدرجة النهائية "a2" لتعكس مستويات الثروة العالية بشكل استثنائي، فضلاً عن ثرواتها الهائلة من النفط، حيث تمتلك دولة الكويت إلى حد بعيد أكبر نسبة من احتياطيات النفط المؤكدة إلى الإنتاج بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي من المقدّر استمرارها إلى نحو 100 عام وفقًا للمستويات الحالية من الإنتاج. إلى جانب تكاليف الإنتاج المنخفضة نسبيًا، فإن هذا يدعم مستويات مرتفعة من الثروة الوطنية، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من حيث القوة الشرائية نحو 43 ألف دولار في عام 2020.

تصنيف القوة المؤسساتية

جاء هذا التصنيف مدفوعًا بتدهور بعض جوانب الإطار المؤسسي وفعالية الحكومة بسبب عدم القدرة على تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية المخطط لها من قبل الحكومة. في حين أشادت الوكالة في تقريرها بحصافة السياسة النقدية التي يطبّقها بنك الكويت المركزي، ومتانة أوضاع القطاع المصرفي في البلاد، مشيرة إلى أن إدارة السياسة النقدية للكويت تشكّل مصدرًا للقوة المؤسساتية للتصنيف، كما يتضح من مستويات التضخم المنخفضة والمستقرة نسبيًا منذ تطبيق نظام سعر صرف الدينار الكويتي القائم على سلّة موزونة من العملات، منوهة بقوة اللوائح التنظيمية التي يصدرها بنك الكويت المركزي وحصافتها، حيث انعكس ذلك في استقرار النظام المالي خلال فترات تقلبات الاقتصاد الكلي، ومعدلات كفاية رأس المال المرتفعة والسيولة الوفيرة ونسبة القروض غير المنتظمة المنخفضة نسبيًا في النظام المصرفي. كما يتبنى بنك الكويت المركزي نهجًا استباقيًا لاعتماد المعايير التنظيمية المصرفية الدولية، بما في ذلك التطبيق الكامل لإصلاحات بازل (3).

تصنيف القوة المالية للدولة

أشارت الوكالة إلى أن هذا التصنيف يدعمه انخفاض مستوى الدين الحكومي، وحجم أصول صناديق الثروة السيادية الضخمة المتراكمة من الفوائض المالية الكبيرة. وأشارت إلى التدهور الحاد في الموازنة العامة بنحو 30 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية 2021/20 مقارنة بنحو 14 15–% % من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية السابقة، حيث تراجعت الإيرادات الحكومية بنسبة 39 % لتصل إلى نحو 10.5 مليار دينار مدفوعة بالانخفاض الكبير في أسعار وكميات إنتاج النفط. وفي الوقت نفسه، تتسم قاعدة الإنفاق الحكومي بعدم المرونة نسبيًا، حيث تستحوذ فاتورة الأجور والدعوم الحكومية على أكثر من 75 % من إجمالي الإنفاق العام. وتتوقع الوكالة أن يتقلص العجز في الموازنة العامة إلى نحو 12 % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2022/21 والسنة المالية 2023/22، ويرجع ذلك أساسًا إلى الانتعاش السريع في أسعار النفط منذ عام 2020. ومن المتوقع أن ترتفع الإيرادات النفطية بنحو 75 % في السنة المالية 2022/21 بناءً على افتراض وصول أسعار النفط إلى نحو 71 دولارًا للبرميل في عام 2021، مقارنة بمتوسط سعر يبلغ 42 دولارً للبرميل في عام 2020.

تصنيف مخاطر الأحداث وقابلية التأثر بالمخاطر

وأشارت الوكالة إلى أنه على غرار معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن الموقع الجغرافي لدولة الكويت يجعلها عُرضة لمخاطر الأحداث الجيوسياسية الإقليمية ويدعم تصنيف الوكالة لهذا العامل عند درجة "ba". وعلى وجه الخصوص، تمثّل التوترات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران وخطر إغلاق مضيق هرمز احتمالية منخفضة، إلّا أن ذلك الإغلاق في حال وقوعه سيكون حاد الأثر على دولة الكويت، حيث يمر كل النفط المصدر من الكويت عبر المضيق. ومع ذلك، تتمتع دولة الكويت بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أظهرت التزامًا قويًا بحماية سيادة الكويت، وهناك علاقات وثيقة مع مجموعة الدول السبع الأخرى ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما تحاول الحكومة الحفاظ على علاقات مستقرة مع الجارتين إيران والعراق.

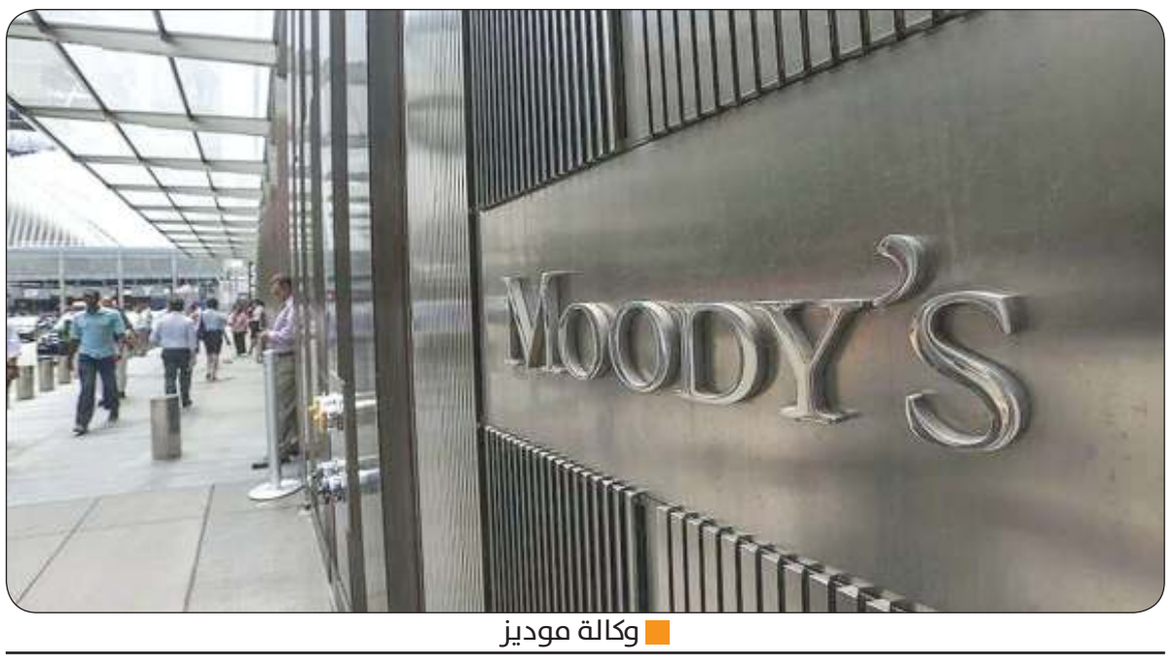

وكالة موديز

توقعات بزيادة نسبة القروض غير المنتظمة بسبب الزيادة المتأخِر للتخلف عن السداد نتيجة الجائحة

البنوك الكويتية ستبقى ممولة من الودائع مع تغيير طفيف في اعتمادها على تمويل السوق

وعلى صعيد تقييم مخاطر القطاع المصرفي، أشارت الوكالة إلى محدودية مخاطر العدوى (Co–tagion Risk) التي قد يشكّلها النظام المصرفي في دولة الكويت على الموازنة العامة والتصنيف الائتماني السيادي، ويدعم هذا التقييم سجل حافل من الاستقرار المالي، بينما تظل البنوك ذات رسملة وسيولة مرتفعة، مع تغطية قوية للمخصصات للقروض غير المنتظمة. وجاء تصنيف دولة الكويت لتلك المخاطر عند الدرجة "baa". وتتوقع الوكالة أن يسجل الائتمان المصرفي نموًا بنحو 5 % خلال العام أو العامين القادمين مدعومًا بالانتعاش الاقتصادي والاستهلاك الأسري القوي وتنفيذ الخطة التنمية. وأشارت إلى أن التطورات السياسية والجيوسياسية المحلية السلبية أو حدوث انخفاض متجدد في أسعار النفط تؤدي إلى تأخيرات أو إلغاء مشاريع البنية التحتية الكبيرة لا تزال تشكل مخاطر للتصنيف. وتتوقع الوكالة أن ترتفع نسبة القروض غير المنتظمة (NPLs) بسبب الزيادة المتأخِر للتخلف عن السداد نتيجة الجائحة. كما ستتدهور الانكشافات الدولية للبنوك الكويتية في البلدان التي تواجه اضطرابات اقتصادية وسياسية. وأشارت الوكالة إلى أن نسبة تغطية المخصصات العامة (بما فيها المخصصات الاحترازية) لخسائر القروض (Gene–al Loan–loss reserves) مرتفعة وتعادل نحو 3.8 % من إجمالي القروض اعتبارًا من عام 2020. وأشارت إلى أن تركّزات القروض للمقترضين الأفراد وانكشاف البنوك لقطاعي العقار والأسهم ستبقى مصادر لمخاطر الأصول. وأشارت الوكالة إلى أن البنوك الكويتية تتمتع بمصدات رأسمالية مرتفع، مما يعكس تطبيقها المتحفظ لمعايير بازل (3)، وتمنحهم هذه المصدات الرأسمالية المرتفعة قدرة قوية على امتصاص الخسائر غير المتوقعة. وفيما يتعلق بالربحية، تتوقع الوكالة ارتفاع نسبة صافي الدخل إلى الأصول الملموسة في البنوك الكويتية في عام 2022، لكنها تبقى دون مستوياتها المسجلة قبل الجائحة، مع تخفيف المخصصات والضغط على صافي هوامش الفائدة. واشارت إلى أن شبكات الفروع الصغيرة وقواعد الأصول الكبيرة تدعم الكفاءة القوية للبنوك. وأوضحت الوكالة إلى أن البنوك الكويتية ستبقى في الغالب ممولة من الودائع، مع تغيير طفيف في اعتمادها على تمويل السوق. كما لا يزال الاعتماد على كبار المودعين يمثل خطرًا على القطاع المصرفي الكويتي، وعلى الرغم من أن معظم هؤلاء المودعين كيانات مستقرة مرتبطة بالحكومة فقد تنخفض الودائع المرتبطة بالحكومة بسبب التحديات المالية، ولكن من المرجح أن تبقى قوية على المدى المتوسط. وأشارت الوكالة إلى أن البنوك الكويتية ستحافظ على سيولة جيدة، حيث تبلغ جميع معدلات تغطية السيولة أعلى من 100 %.

الوكالة تتوقع تقلص عجز الموازنة العامة إلى 12 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية 2022/2021

هبوط حاد للبورصة خلال الأسبوع وسط تراجع وتيرة التداولات

المؤشرات تفشل في الانتفاض وتغلق باللون الأحمر

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الخميس على انخفاض مؤشر السوق العام 26ر12 نقطة ليبلغ مستوى 21ر7128 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 17ر0 في المئة.

وتم تداول 219 مليون سهم عبر 9238 صفقة نقدية بقيمة 8ر37 مليون دينار (نحو 7ر124 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 72ر6 نقطة ليبلغ مستوى 82ر5983 نقطة بانخفاض قدره 11ر0 في المئة من خلال تداول 6ر172 مليون سهم عبر 5768 صفقة نقدية بقيمة 2ر20 مليون دينار (نحو 6ر66 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 81ر14 نقطة ليبلغ مستوى 97ر7719 نقطة بنسبة انخفاض 19ر0 في المئة من خلال تداول 4ر46 مليون سهم عبر 3470 صفقة بقيمة 6ر17 مليون دينار (نحو 58 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 76ر24 نقطة ليبلغ مستوى 70ر6162 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 4ر0 في المئة من خلال تداول 1ر132 مليون سهم عبر 3529 صفقة نقدية بقيمة 2ر16 مليون دينار (نحو 4ر53 مليون دولار).

وبلغت أحجام التداول الإجمالية في البورصة بنهاية جلسة أمس نحو 219.03 مليون سهم، جاءت من خلال تنفيذ 9238 ألف صفقة، حققت سيولة بقيمة 37.88 مليون دينار تقريباً.

وسجلت مؤشرات 8 قطاعات انخفاضاً أمس بصدارة السلع الاستهلاكية بتراجع معدله 0.87 %، في حين ارتفع 5 قطاعات أخرى يتصدرها التكنولوجيا بنمو نسبته 6 %.

وجاء سهم "أولى تكافل" على رأس القائمة الحمراء للأسهم المُدرجة بتراجع نسبته 8.28 %، بينما تصدر سهم "النخيل" القائمة الخضراء مرتفعاً بنسبة كبيرة بمعدل 20.53 %.

وتصدر سهم "الوطنية العقارية" نشاط السيولة بالبورصة بقيمة 5.09 مليون دينار مرتفعاً بنسبة 0.90 %، فيما تصدر سهم "جي إف إتش" نشاط الكميات بتداول 50.39 مليون سهم مُتراجعاً بنحو 1.50 %.

أسبوع "أحمر" للبورصة

وانخفضت بورصة الكويت بشكل حاد خلال الأسبوع المنتهي في 25 نوفمبر 2021، وسط استمرار حالة التراجع في مستويات التداول مقارنة بالأسبوع الماضي.

وسجل مؤشر السوق الأول تراجعاً أسبوعياً بنحو 2.07 % بإقفاله عند مستوى 7719.97 نقطة بخسائر بلغت 162.89 نقطة، مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 7882.86 نقطة.

وهبط المؤشر الرئيسي بواقع 2.32 % عند مستوى 5893.82 نقطة، مقابل 6126.16 نقطة إقفال الأسبوع الماضي، بخسائر بلغت 142.34 نقطة.

كما تراجع مؤشر "رئيسي 50" 2.62 % عند النقطة 6162.70 خاسراً 165.91 نقطة مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند مستوى 6328.61 نقطة.

وجاءت المحصلة الإجمالية الأسبوعية للمؤشر العام سلبية بتراجع معدله 2.13 % وصولاً للنقطة 7128.21 خاسراً 155.20 نقطة مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 7283.41 نقطة.

وعلى مستوى الأسبوع، تقلصت سيولة بورصة الكويت بنسبة 26.2 %، لتصل إلى 276.86 مليون دينار، مقارنة مع 375.18 مليون دينار في الأسبوع السابق.

وانخفضت أحجام التداول الأسبوعية بوتيرة أكبر بنحو 32.2 %، لتصل إلى 1.526 مليار سهم، مقابل 2.250 مليار سهم في الأسبوع الماضي.

وبلغ عدد الصفقات الإجمالية خلال الأسبوع 61.189 ألف صفقة، بالمقارنة مع 81.243 ألف صفقة في الأسبوع السابق، بانخفاض نسبته 24.7 %.

«المركزي» يشطب «المدينة» و«الساحل» من سجل شركات الاستثمار

أعلن بنك الكويت المركزي في كتابه المؤرخ أمس الخميس الموافق 25 نوفمبر 2021، عن شطب كل من شركتي الساحل للتنمية والاستثمار والمدينة للتمويل والاستثمار من سجل شركات الاستثمار لدى البنك.

وقالت الشركتان في بيانين منفصلين للبورصة الكويتية أمس، إن قرار الشطب جاء بناءً على قرار وزير المالية الكويتي رقم 55 لسنة 2021 بشأن شطب كل من: "الساحل"، و"المدينة" لدى بنك الكويت المركزي.

وأوضحت "الساحل" أن القرار لا يوجد له أثر على الشركة، كما أكدت "المدينة" بعدم وجود أثر مالي للقرار حيث إن الشركة لم تمارس نشاط التمويل منذ عام 2015.

كانت "الساحل" تحولت للربحية في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري بقيمة 2.90 مليون دينار، فيما لم تُعلن "المدينة" عن بيانات الفترة وهي من الشركات الموقوفة عن التداول بالبورصة.

مساهمو «شمال الزور» يقرون توزيع أرباح نقدية مرحلية

أقرت عمومية شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية مرحلية عن فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2021.

وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، أمس الخميس، إن العمومية وافقت على توصية المجلس بتوزيع أرباح نقدية عن الفترة بنسبة 9 % من رأس المال بواقع 9 فلوس للسهم، بقيمة إجمالية تبلغ 9.9 مليون دينار.

وأوضحت أن الأرباح تُستحق للمساهمين المُقيدين في سجلات الشركة كما في يوم الاستحقاق بتاريخ 13 ديسمبر 2021، على أن يتم توزيع الأرباح يوم 16 من ذات الشهر.

كانت أرباح "شمال الزور" ارتفعت بنسبة 7.1 % في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري؛ لتصل إلى 10.22 مليون دينار، مقابل أرباح الفترة نفسها من عام 2020 البالغة 9.55 مليون دينار.